جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
وحدة الدراسات الإسلامية

المَسَائلُ الفِقْـهِيَّة فِي جَامِعِ الإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ

في أبْوَابِ الصَّلاةِ: جَمْعَاً وَدِرَاسَة.

بَحْثٌ مُقدَّمٌ

لِنَيْل دَرَجَةِ الدّكْتوراه فِي الفِقهِ وَأصُولِهِ

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الصدِّيق دفع الله.

المُشْرف المساعد:

الدكتور حسن عبد الله حمد النيل.

إعْدَادُ الطَّالِبِ: قسِيم بن طالب قسيم الكفارنـه.

العام الدراسي: ٢٠١١م.

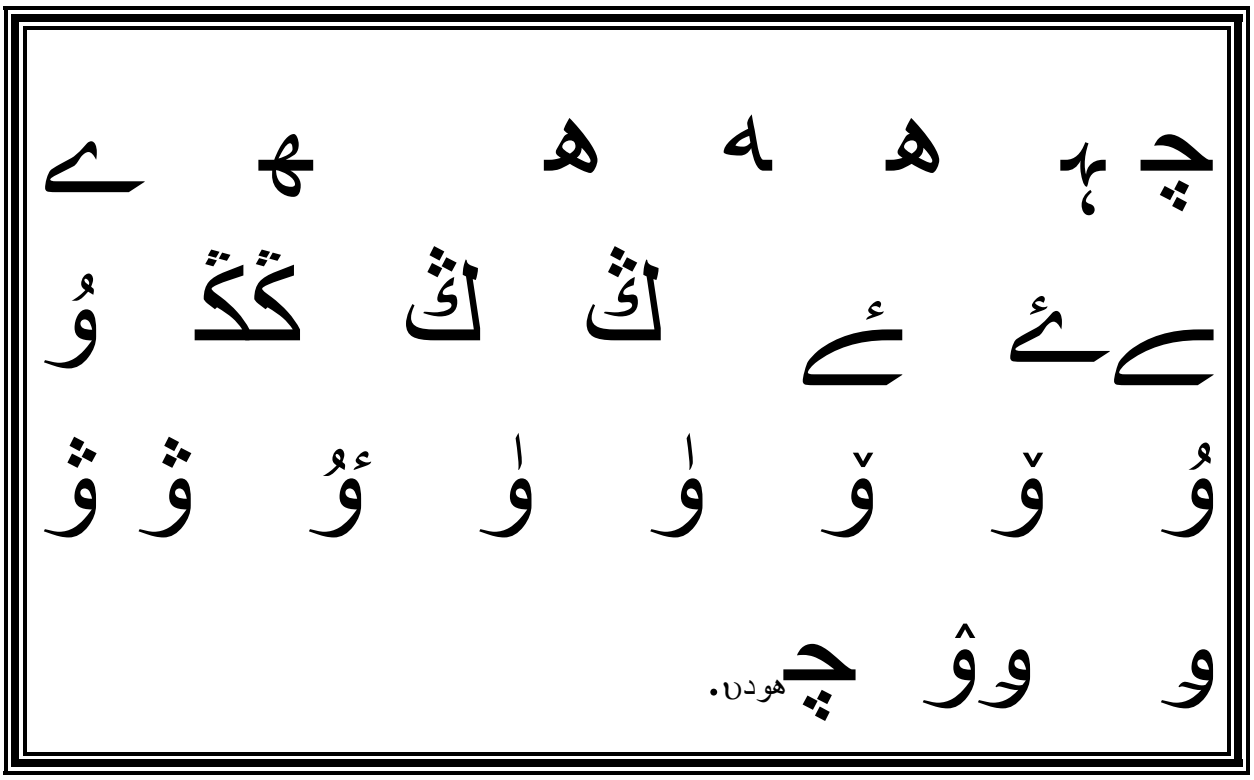

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ وَامْتِنَانٌ

الشكر كله: أوله وآخره، ظاهره وباطنه، لله وحده؛ فهو الذي ابتدأ الإنعام، واستمرَّ حتى بلغ الطريقُ التمامَ، وإتماماً الشكرَ لربِّي سبحانه، وامتثالاً لما أرشدنا إليه أسوتنا وقدوتُنا رسولُ الله محمد **(ص)** في قوله: (لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ النّاسَ)[1] فإني أتقدمُ بأسْمى آياتِ الشكر والتقدير، لجامعتنا الكريمة: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، على ما أتاحته لي من فرصة الدراسة في رحابها الطيبة، كما وأشكر القائمين عليها.

والشكر موصولٌ لأستاذنا الكريم: فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن الصِدِّيق دفع الله ـ حفظه الله تعالى ـ المشرف على الرسالة، والأستاذ المساعد الدكتور حسن عبد الله حمد النيل ـ حفظه الله تعالى ـ المشرف المساعد، ورئيس قسم الثقافة الإسلامية في جامعة السودان، اللذَيْن تفضَّلا بالإشراف على هذه الرسالة، والذي كان لكريم ملاحظاتهما أحسنُ الأثر في إخراجها في هذه الصورة المباركة، حيث دامَا على الدوام واسعَي الصدر لحديثي معهما، وإفادتي منهما، فجزاهما الله عني خيرَ ما يجازي أستاذاً عن طلابه، وكذا شكري وامتناني إلى الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة، لتفضلهما بقبول

([1]) سنن أبي داود ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، مع الكتاب : تعليقات كَمَال يوسُفْ الحوُت ـ كتاب : الأدب ، باب : في شكر المعروف ، ج ٢ ـ ص ٦٧١ رقم ٤٨١١ ، جامع الترمذي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ـ أبواب : البر والصلة ، باب : الشكر لمن أحسن إليك ، ج ٤ ـ ص ٣٣٩ رقم ١٩٥٤.

- **قال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ، مكتبة المعارف – الرياض . ج ١ ـ ص ٧٧٦ رقم ٤١٦**

المناقشة، وإسداءِ ملاحظاتهم البنَّاءة المفيدة، وهما: الأستاذ الدكتور علاء الدين الأمين الزاكي، رئيس قسم الترجمة والتعريب والنشر في جامع الخرطوم، والأستاذ المشارك الدكتور محمد السيد الشريف ـ حفظهما الله تعالى ـ.

والشكر أيضاً لإخواني وزملائي اللذين تكرموا عليَّ بكل ما يملكون من: كتبٍ ومراجعَ، وأوقاتٍ، وملاحظات نافعات، وعلى رأسهم:

الدكتور عبد الرحمن إبراهيم النور، والدكتور عباس دفع الله مُضَوِّي، والأستاذ رزق رمضان أبو أصفر، والأستاذ محمد بن ناصر موسى الألمعي ـ حفظهم الله تعالى ـ ، وكذا الشكر لكل من أسهم في إنجاح هذه الرسالة، بكتاب نافع، أو كلمة طيبة هادفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخصُ الرِّسَالة

الحمدُ للهِ وحدَهُ، والصَّلاة والسَّلامُ عَلى مَنْ لا نبيَّ بعدَهُ، وبعدُ ...

فإنَّ هذه الدراسة العلمية الفقهية المقارنة المسماة بـ : (المسائلُ الفقهية في جَامِع الإمام الترمذيِّ في أبْوَابِ الصَّلاةِ جَمْعَاً وَدِرَاسَة)؛ تأتي انسجاماً مع الدِّراسَات العِلميَّة الجَامعيَّة التي خدمتْ جامعَ الإمام الترمذيِّ منْ حيثُ العقيدة والحديثُ، وهذهِ من حيثُ الفقهُ ؛ حيث إنَّ الإمامَ الترمذيَّ في جامعه قد أكثرَ من تعليقاتِهِ الفقهية المقارنة التي يذكرُ فيها مذاهبَ فقهاءِ الأمة، ولقد خدمت هذه الدراسة من أبواب الصلاة في هذا الجامع ثلاثة عشر حديثاً ومائتا حديث، (٢١٣)، وهي الأحاديث التي علق عليه فقهياً، وقدْ بلغتْ نسبتها إلى مجموع أحاديث أبواب الصلاة (٧٠ %) تقريباً.

وَقدْ قامَ الباحثُ بجمع وحصْر الأحاديثِ الفقهية التي خدَمَهَا الإمامُ الترمذيُّ فقهياً، وذلكَ في أبواب الصلاة، ثُمَّ تقسيمُها بما يتناسبُ وتقسيم الفقهاء .

ثمَّ جَاءتِ الرِّسَالة موثقة توثيقاً علمياً، فنُسبتِ الآيَاتُ إلى مَوَاضعِهَا، والمعلوماتُ إلى مصادِرِهَا ومراجعِهَا، كما وخرجتِ الأحاديثُ والآثارُ معَ بيان درجتِهَا، وكذا تُرجمَ للأعلام .

ثمَّ كانَ صُلْبُ الرسالة، وهو الدراسة الفقهية المقارنة لكلِّ مسألة عرضهَا الإمامُ الترمذيُّ، وعلَّق فقهياً على حديثها، فقامَ الباحثُ بعرضِهَا عرضاً فقهياً منظماً على المذاهب الأربعة، موضحاً محلَ

الخلاف، ثمَّ يعرض لأدلة كل مذهبٍ مناقشاً كلَّ دليل معَ ما يَردُ عليهِ من رُدود، ثمَّ يبينَ الراجحَ في المسألة موضحاً سببَ الترجيح، وأهمُّ سببٍ : قوة الدليل صحةً ودلالةً .

ثمَّ إنَّ هذه الدراسة جاءتْ في أبواب الصلاة فقط، وقد انتظمَهَا ستة فصول، يتقدمُهَا مقدمة وتمهيدٌ، ويختتمُهَا الخاتمة والفهارسُ الفنية، على النحو التالي :

الفصل الأول، وهو في الحديث عن ترجمة الإمام الترمذيِّ ومنهجه الفقهيِّ في الجامع، وأمَّا الفصلُ الثاني، فهوَ حديثٌ عن مواقيت الصلاة، وجاءَ الفصلُ الثالثُ متحدثاً عنْ أحكام الأذان والجماعة، فيمَا تحدث الفصلُ الرابعُ عن صفة الصلاة والقراءة فيها، ثمَّ الفصلُ الخامسُ، وكان في أحكام الصلاة، وأخيراً جاءَ الفصلُ السادسُ ليتكلمَ عن أحكام المساجد.

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بهذه الرسالة، وبكاتبهَا ومشرفَيْهَا ومناقشيهَا، الإسلامَ والمسلمينَ . آمين .

والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ

SYNOPSIS

All Praise is for Allah Alone, and salutations of blessings and peace upon the one after whom there is no Messenger, the Prophet Muhammad, ρ

To proceed:

This research paper in Comparative Islamic Jurisprudence (*Fiqh*) which is named (The jurisprudential issues in *Jaami' Al Imaam At-Tirmithi in prayer sections. Collecting and study*) conforms to the researcher's university studies undertaken in the service of *Jaami' Al Imaam At-Tirmithi* (The Collection of Hadeeth by Imaam At-Tirmithi) from the viewpoint of Aqeedah and Hadeeth. This treatise is from the point of view of Jurisprudence (Fiqh); since Imaam At-Tirmithi in this *Jaami'* (Collection of Hadeeth) has exceeded in his commentary on Comparative Fiqh in which he mentioned the various schools and scholars of Islamic Jurisprudence. This study has served 213 hadiths [the sayings of prophet Mohammad peace be upon him] from prayer sections in this book . These hadiths on which the author commented jurisprudentially. Their percentage was about 70% of the total hadiths of prayer sections.

In this research paper, the researcher undertook the compilation and collection of Hadeeth Fiqhi, that Imaam At-Tirmithi rendered services to in the Sections of prayer and their appropriate categorization and arrangement according to the methodology of the scholars of jurisprudence.

Thus, the research paper is authenticated in a scientific manner, and refers the Qur'anic verses to their appropriate positions, and information according to its original

sources and references, like the extraction of *Hadeeth* (Prophetic Narrations) and *Athaar* (Sayings) according to their categories of authentication. Besides, a brief introduction about the eminent scholars has been included in the treatise.

Next, we come to the chief idea of the research work: The study of Comparative Fiqh (Islamic Jurisprudence) for every issue put forth by Imaam At-Tirmithi and his commentary upon the relevant Hadeeth from the point of view of Islamic Jurisprudence.

Thus, the researcher has put forth a well organized presentation of the issues in relation to the five schools of Islamic Jurisprudence, clarifying the various points of disagreement. Thereafter, the evidences were discussed from the point of view of every *Math-hab* (school of thought) along with the objections raised in relation to it.

Thereafter, the researcher sheds light upon the most acceptable opinion on every jurisprudential issue, clarifying the reasons for the acceptability of the evidence and the most acceptable reasons: the strength of the evidence on the basis of its authenticity and content.

To sum up, this study has covered the Chapters of prayer only; and comprises six sections, beginning with a 'Preface' and 'Introduction' and ending with an Epilogue/Conclusion and a Bibliography as follows:

Section 1: A brief biography of Imaam At-Tirmithi and his methodology in the *Jaami'* (Collection of Hadeeth).

Section 2: An account of the rulings regarding *Mawaqeet Alsalah* (Prayer Times).

Section 3: This section deals with the narration of *Ahkaam Al-athan* (Rulings regarding the call to prayer) and *Al-jamaa'h* (the congregational prayer).

Section 4: The description of prayer and recitation.

Section 5: This section covers the rulings of prayers.

Section 6: Finally, the last section talks about the rulings of Mosques.

المقدمة:

الحمدُ للهِ وحدَه، والصَّلاة والسلامُ على منْ لا نبيَّ بعدَهُ، مُحَمَّدٍ وعلى آله وأصحابه وإخوانه، ومن استن بسنته، واقتفى أثرَهُ إلى يوم القيامةِ، وبعدُ:

فإنَّ من فضل الله تعالى ومنَّتِهِ على عبده، أنْ يسلكَ به طريقَ العلم والتعلم ؛ آخذاً بذلك بنصيب وافرٍ من مَوروث الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، وأن يرزقه مع ذلك ما يتحققُ معه قبولُ عمله عند ربه عزَّ وجلَّ .

لذا بدأت في تَلمس موضوع مناسب، مفيد لي ولغيري، يكون موضوعاً لرسالة الدكتوراة ؛ فبحثت وسألت، واستخرت واستشرت من أثق بنصحه وعلمه من المشايخ والفضلاء، حتَّى وقعَ اختياري على موضوع يخدمُ أهلَ الحديثِ والفقهِ عامة، وجامعَ الإمام الترمذيِّ خاصة، وهو بعنوان:

(المسائلُ الفقهية في جامع الإمَام الترمذيِّ: في أبواب الصَّلاة: جَمعاً ودراسة) .

• أهمية الموضوع وأسبابُ اختياره:

إنَّ جامعَ الإمام الترمذيِّ، قدْ حوى بين دفتيه الكمَّ الهائلَ من المسائل الفقهية، وقد جمعَ بين الحديث وفقهه، بلْ بين الحديثِ وفقه أئمة الفقه والحديث [١]، وهو ما يُسمى بالفقه المقارن[٢]، وأي فقه ؟ إنه فقه سلف هذه الأمة من الصحابة ψ والتابعين، وأصحابِ المذاهب الفقهية في عصر المصنف - رحم الله تعالى الجميع - من المذاهب المتبوعة المشهورة، أو التي كانت متبوعة ثم اندثرت، وكأنَّ الذي يقرأ في الكتاب، يقرأ في كتاب فقه مقارن ؛ لكثرة المسائل الفقهية، والتوسع في عرض الخلاف والقائلين به .

وهذا الذي ذكرته لا يحتاجُ إلى كبير عناء في إقامة الدليل عليه، بل مجرد تصفح يسير للكتاب يكفي في إدراك ذلك، بل يشهد بأنه ميزة لجامع الترمذي، لا يشاركه فيها كتاب من كتب الحديث والسنة .

وحَتَّى يتأصلَ وضوحُ الأمر، فإنِّي أعزز ما رأيتُ ببعض النُّقول مِمَّا قاله بعضُ المتقدمين و المتأخرين في كتاب الجامع ومؤلفه:

قالَ أبو بَكر بنُ العربيِّ [٣]: (وليسَ فيها - يعني كتب الحديث – مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مطلع، و نفاسة مرتع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علماً ؛ فهو قد صنف، وأسند، وصحح ..... **وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله**، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه) [٤] .

وقالَ ابنُ الأثير [٥]: (وهو - أي الإمام الترمذيُّ – أحدُ الأئمة الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحة، وكتابه أحسنُ الكتب، وأكثرُها فائدة وأحسَنُها ترتيباً، وأقلُّها تكريراً، وفيه ما ليس في غيره من: ذكر المذاهب، ووجوهِ الاستدلال، وتبين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ...) [٦] .

وقالَ الحافظُ الذهبيُّ [٧]: (جامعُه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ...) [١]، وقال: (في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام) [٢] .

---

(١) وهذا هو فقه الشريعة المعتمد على الدليل الصحيح من: الكتاب، والسنة، والمعقول، فليست الشريعة فقه واحد منها، بل إنما اعتمد عمل الفقيه حين جمع المجد من أطرافه.

(٢) المقارنة في اللغة: من والجمع، فهو فقه قائم على جمع ودراسة المذاهب الفقهية ومقارنة بعضها ببعض، من حيث: الدليل، ودلالته، فيوازن بين الأقوال وأدلتها، ومدى موافقة الدليل للمدلول عليه، ثم اختيار الأقوى دليلاً والأقرب لمقاصد الشريعة الغراء.ابن منظور: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ج١٣- ص٣٣١، الرازي: مختار الصحاح ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ص٥٦٠مادة قرن.

(٣) الحافظ أبو بكر بن العربي محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي، ولد في إشبيلية ٤٦٨هـ، ورحل إلى المشرق، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، توفي سنة ٥٤٣هـ . له عارضة الأحوذي، والعواصم، ابن خلكان:= =وفيات الأعيان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، سنة ١٩٦٨م .ج ٤ - ص ٢٩٦، الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة - سنة ١٩٨٠م - ج٦ - ص٢٣٠.

(٤) ابن العربي: عارضة الأحوذي، تحقيق: ش جمال مرعشي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - سنة ١٤١٨ هـ، ج١- ص ١٠ .

(٥) أبو السعادات علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ابن الأثير، المؤرخ الإمام، من العلماء الكبار بالحديث والنسب والأدب، ولد ٥٤٤، توفي ٦٠٦هـ . ابن خلكان: وفيات الأعيان ج ٤ - ص١٤١، الزركلي: الأعلام ج ٥ - ص ٢٧٢ .

(٦) ابن الأثير: جامع الأصول، أشرف على طبعه الشيخ عبد المجيد سليم، حققه محمد حامد الفقي، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١- ص ١١٤ .

(٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، ولد ٦٧٣، توفي ٧٤٨هـ. الزركلي: الأعلام ج ٥ - ص ٣٢٦ .

وقالَ عنْهُ الداعية أبو الحسن النَّدْويُّ [٣]: (و كانَ منْ أول منْ طرقَ موضوع ما يُسميه الناسُ اليومَ (الفقه المقارن) وكان له فضل كبير، يجب أن تعترف الأمة به في حفظه لفقه المدارس الاجتهادية في عصره، ولولاه لضاع منه الشيء الكثير، وعفا عليه الزمان، تلك خصيصة لجامعه تفرد بها من بين مصنفات الحديث والسنة ؛ فهو من أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف ..) [٤] ؛ لذا يمكن أن نعدَّه أولَ كتاب وصلَ إلينا في أوجه الخلاف بين المذاهب الفقهية [٥]، وهو ما يُسمى اليوم بالفقه المقارن.

ويقولُ الشيخ العلامة أحمدُ شاكر [٦] - وهو محقق الكتاب، ومن أعرف الناس به -: (كتاب الترمذي يمتاز بأمور ثلاثة، لا تجدها في شيء من كتب السنة الأصول، الستة أو غيرها: .... ثانيها: إنه في أغلب أحيانه يذكرُ اختلافَ الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيراً ما يشيرُ إلى دلائلهم، ويذكرُ الأحاديثَ المتعارضة في المسألة، وهذا مقصدٌ من أعلى المقاصد وأهمِّها ؛ إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ...) [٧].

وقالَ د.نور الدين عتر: (ولقدْ ضمَ الترمذيُّ إلى علمِهِ بالحديثِ وروايتِهِ تعمقهُ في معناه، والتفقه فيه، ومعرفته مذاهبِ العلماء .... فجمعَ بذلك الفقه في الحديث والأقوال في المذاهب المتعددة المشارب جمعاً لا نظير له ؛ فكان مَعْلَمَةً في الفقه الإسلامي، كما كان معلمة في الحديث وعلله، وأسانيده ومتونه ... وعلى كل حال فإن كتابه الجامع دليل كاف على تفقه الترمذي في الحديث أ واطلاعه على المذاهب ؛ فقد أورد في عقب حديث كل باب من أقوال العلماء والترجيح ما يُدهشُ القارئَ ويُحيِّرُهُ، حتَّى لا يسع أحداً إلا أن يشهد له بالإمامة في الفقه كما أنه إمام في الحديث) [٨]، وقال بعد أن ذكر تأثره بشيخه البخاريِّ - رحمهما الله - في طريقة استنباط الفقه ووضع التراجم: (لكنَّه تفرَّدَ في الكتاب بمجهودٍ عظيم في نقل المذاهب الفقهية، والعناية بها) [٩].

وقالَ: (وأمَّا بيانُ الترمذيِّ لمذاهب العلماء، وعمل الأمَّة ممَّا أخرج من الحديث، وساقه لأجله من المسائل ؛ فهو الغالب في بحثه في الفقه والأحكام، يتعرض بعد تخريج الحديث لحكاية ذلك ونقله، وتلك خصيصة لجامعه، تفرد بها من بين مصنفات الحديث والسنة، لا يبلغون قدره فيها .

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شيب الأرنؤط، محمد نعيم العرق سوس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة - سنة ١٤١٣هـ ج ١٣ - ص ٢٧٦ .

(٢) المرجع السابق ج١٣ - ص ٢٧٤ .

(٣) أبو الحسن الندوي، هو علي بن عبد الحي بن فخر الدّين الحسني، ولد عام ١٣٣٣هـ - ١٩١٤م، في قرية تكيّة كلان، في ولاية أترابريديش، في الهند،داعية مصلح، له كثير من الكتب، وترجم كثيراً من الكتب إلى لغات إسلامية، توفي في تكيّة كلان عام ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٤) العلامة رشيد الكنكوهي: مقدمة الكوكب الدري على جامع الترمذي، قدم له أبو الحسن الندوي، دار القرءان والعلوم الإسلامية - كراتشي، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .ج ١- ص ٣ .

(٥) مجموعة من المستشرقين: دائرة المعارف الإسلامية - مطبوعات الشعب، شارع قصر العيني - مصر، ج٩ - ص ٢٩٢ .

(٦) أحمد محمد شاكر أحمد يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، عالم بالحديث والتفسير، مصري، مولده ووفاته في القاهرة (١٣٠٩هـ - ١٣٧٧ هـ، ١٨٩٢ - ١٩٥٨ م). الزركلي: الأعلام ج١- ص٢٥٣.

(٧) أحمد شاكر: مقدمة التحقيق جامع الإمام الترمذي ج ١- ص ٦٧ .

(٨) د. نور الدين عتر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . ص ٢٨ .

(٩) المرجع نفسه ص ٢٠٩ .

لقدْ عُني أبو عيسى - رحمه الله - بمذاهب الأئمة، وعمل الأمة بالحديث، عناية عظيمة ؛ لأنه بَنى على هذا الأصل شرط كتابه، وقصَدَ إيضاحَه ونقله في وضع الكتاب ؛ فبحث ذلك بحثاً شافياً، بيَّن فيه حال كل مسألة لدى العلماء، هل هي موضع اتفاق أو اختلاف ؟ فحكى الإجماع في المسائل الإجماعية، وبين المذاهب والأقوال في مواضع الاختلاف، فكان كتابه وافياً بحاجة الفقيه، وطالب الفقه، لما جمع وأوعى في ذلك) [١] .

وبعدَ هذه النقول المتفقة على أهمية الكتاب من الناحية الفقهية ؛ فإن الاهتمام بجمع هذه المسائل الفقهية وإبرازها في دراسة علمية، أحسب أنه مما يجلّي أهمية الموضوع، وأنه مما يُحتاج إليه، ويُشجَّع عليه، ويُرغَّب على العمل فيه وجمعه، وخاصة في قسم مختص، في كلية مختصة، في جامعة عريقة، كجامعتكم الكريمة .

• أسبابُ اختيار الموضوع:

يمكنُ تلخيصُ الأسبابِ الدافعة لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

حُبِّي لهذا الموضوع، حيثُ وجدتُّ نفسي راغبة طامحة بدراستِهِ وإخراجه بشكل يناسب مقامه ؛ لأنَّه يتعلقُ بفقهِ حديث رسول الله ρ وهُوَ نصفُ الوحيِّ، ولأنَّه يتعلقُ بأعظم عبادة يتقربُ بها المرءُ إلى ربه Y وهيَ الصلاة، والتي لا ينفك عنها المؤمن لا الليل ولا النهار، وبها يقف بين يدي خالقه، وحري به أن تكون كما أراد ربه Ψ لذا قال الرسول ρ : (وصلوا كما رأيتموني أصلي) [٢] .

إنَّ هذا الموضوع يُبرزُ عناية السلفِ - رحمَهُمُ اللهُ - بالمذاهبِ الفقهيةِ وآراء الفقهاء ؛ بل التوسعَ في نقلها، وعدمَ الاقتصار على استنباطِ الأحكام الفقهية من الكتاب والسنة، وفي هذا ردٌّ ضمني واضح على بعض الدعاوى المعاصرة التي تقلل من شأن المذاهب الفقهية، وتزهد بالعناية بآراء الفقهاء ومؤلفاتهم، بحجة الاكتفاء بالكتاب والسنة، والاعتماد المباشر عليهما في استنباط الأحكام، وهو منهج واضحٌ فيه بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس[٣]، وفيه قتل للفقه والفقهاء، وللكتاب والسنة؛ إذ الفقهاء والعلماء كلهم، لا فقه لهم إلا بالكتاب والسنة، ثم إن الكتاب السنة لا قيام لهما إلا بالفقهاء العظام، والأئمة الأعلام، هكذا سنة الله Y أن يقوم الحقُّ بالرجال، وبه يعرف الرجال.

---

(١) المرجع نفسه ص ٣٠٦ .

(٢) من حديث مالك بن الحويرث τ في صحيح البخاري تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ج١- ص ٢٢٦رقم٦٠٥.

(٣) عن ابن مسعود τ مرفوعاً في صحيح مسلم، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت - كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه ج١- ص ٩٣رقم٩١. وبطر الحق: هو أن يجْعل ما جعله اللّه Ψ حقًا من تَوْحِيده وعبادته باطلاً، وقيل: هو أن يتَجبَّر عند الحقّ فلا يراه حَقًا، وقيل: هو أن يتكبَّر عن الحق فلا يقبلُه. وأما غَمْط الناس: الاحتقار لهم والازدراء والاستهانة بهم . ابن الأثير: النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الناحي . المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م، ج١- ص٣٤٩مادة بطر، ج٣- ص ٧٢٧ماد غمط ، ابن الجوزي: غريب الحديث، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ج١- ص ٧٥الباء مع الطاء. لسان العرب: لسان العرب ج٧- ص ٣٦٤، الرازي: مختار الصحاح ص ٤٨٨مادة غمط.

إنَّ موضوعَ البحث يتعلقُ بكتاب (جامع الإمام الترمذيِّ) ومعلومٌ أنَّهُ أحَدُ أصول الإسلام، وله مكانته العلمية، ليسَ عند الفقهاء فحسب، بل عند الأمة عامة .

تَقَدُّمُ الكتابِ من الناحية الزمنية ؛ فالإمامُ الترمذيُّ - رحمه الله - توفي سنة ٢٧٩هـ، فهو من خير القرون وفي خير القرون ، وقدْ جاءَ كتابُه - مطابقاً لاسمه- فقدْ جمعَ كمَّاً كبيراً من المسائل الفقهية، فهُوَ حافلٌ بالفقه والمذاهب، وقدْ توسَّعَ في نقل المذاهب توسعاً كبيراً، قدْ لا نجدُه أحياناً في كتب الفقه .

نقله لفقه الصحابة ψ والتابعين - رحمهم الله - فهو يطلعنا على مذاهبهم، وينقل أراء المذاهب الاجتهادية المعمول بها، والمعروفة في عصره، فنقل المذاهب الأربعة المشهورة، و المذاهب التي أصبحت مهجورة مندثرة، كمذاهب الأئمة: الأوزاعي [١] ، و سفيان الثوري [٢]، و إسحق بن راهويه [٣] ، و عبد الله بن المبارك [٤] ، وغيرهم .

كونهُ يهتمُ في بعض المواضع - بعد عرض المسألة - بذكر سبب الخلاف، وبخاصة من الناحية الحديثية .

حِكايَة الإجماع [٥]؛ فالإمامُ الترمذيُّ يهتمُ بحكاية الإجماع ونقله، وهذهِ مِيزة في غاية الأهمية، وثمة فائدة أخرى أعظمُ قدراً في هذا الباب، وهي تنبيهُهُ على انعقادِ الإجماع على ترك العمل ببعض الأحاديث التي أخرجها في كتابه، وعلى الأحاديث المنسوخة، وهذه ميزة قد لا نستفيدها من كتاب غيره .

إسنادُه الأقوالَ ؛ فالمصنف - رحَمَهُ اللهُ - يسوقُ الأقوالَ في المسائل الفقهية مسندةً إلى أصحابهَا، بسنده هو إلى صاحب القول، وقدْ صَرَّحَ بأسانيده فيمَا رواه عن الأئمة، وهذا فيه من توثيق الأقوال مَا هُو معلومٌ .

إنَّ للموضوع فائدةً عظيمة، للباحث بخاصة، ولطلبة العلم بعامة، من جهة التعامل مع أحاديث الرسول ε والعيش معها ؛ فهُوَ يَجْمَعُ بينَ عِلْمَي الحديث والفقه، ويؤلِّفُ بينهُمَا .

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل، ولد سنة ٨٨ وكان ثقة مأمونا صدوقا فاضلا خيرا، كثير الحديث والعلم والفقه، ومات ببيروت سنة ١٥٨ . ابن حجر: تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ج ٦ - ص ٢١٦ رقم ٤٨٧، ابن حجر: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص ٣٤٧ رقم ٣٩٦٧ .

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مضر، أبو عبد الله: أمير المؤمنين في الحديث، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، ولد سنة٩٧ هـ في الكوفة ونشا بها ، وتوفي سنة ١٦١ هـ . الذهبي: سير أعلام النبلاء ج ٧ - ص ٢٢٩، الزركلي : الأعلام ج ٣ - ص ١٠٤.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه، عالم خراسان في عصره، ولد ١٦١- وتوفي ٢٣٨هـ . ابن حجر: تقريب التهذيب ص ٩٩ رقم ٣٣٢، الزركلي: الأعلام ج ١ - ص ٢٩٢.

(٤) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة، ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، ولد سنة ١١٨ هـ ومات منصرفاً من الغزو سنة١٨١هـ وله ٦٣ سنة. ابن حجر: تهذيب التهذيب ج ٥- ص٣٣٤ رقم٦٥٧، ابن حجر: تقريب التهذيب ص٣٢٠ رقم٢٥٧٠، ابن حبان: الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م ج٧- ص٧ رقم٨٧٦٧.

(٥) الإجماع: اتفاق مجتهدي أمة محمد ρ بعد وفاته في عصر من العصور، على أمر من الأمور.والمقصود بالاتفاق: الاشتراك إما في الاعتقاد أو القول أو الفعل، وهو المصدر الثالث من مصادر الشريعة، بعد الكتاب والسنة. ابن جزئ: تقريب الوصول، تحقيق: د.عبد الله الجبوري، دار النفائس - عمَّان، الطبعة الأولى - سنة١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ص١١٨، الشوكاني: إرشاد الفحول، تحقيق: محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الثانية - سنة١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص١٣٢.الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الخامسة -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م ص١٨٠، الزحيلي: أصول الفقه دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثالثة - سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ج١- ص٤٦٥.

إنَّ الكتابَ لمْ يَجد - حسب علمي – عناية مناسبة من الناحية الفقهية، مع أنه قد اعْتُنِيَ به من ناحيتي العقيدة والحديث وعلومه، ففي جانب العقيدة قُدمت فيه - على سبيل المثال - رسالتان علميتان إلى كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود لدراسة مسائل العقيدة في جامع الترمذي .

وأمَّا في جانب الحديث وعلومه ففيه كتاباتٌ كثيرة، منها - على سبيل المثال – رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد عام ١٩٩٨م، وهي منشورة بعنوان (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع: دراسة نقدية تطبيقية) د. عداب محمود الحمش، وتقع في ثلاثة أجزاء، هذا إضافة إلى تسعة رسائل أخرى كتبت في هذا الجانب، ذكرها الباحث في مقدمة رسالته .

وأرى أنَّه قدْ بَقِيَ لهذا الجامع، ولمُؤلفه الإمام الترمذيِّ - رَحِمَه الله – دَيْنٌ على أهْل الفقه والمهتمين به لمْ يُوَفوه بعد، وخاصة أنَّ الإمامَ الترمذيَّ قصدَ من الفقه الذي ذكره بيانَ عمل الأمة بالحديث ؛ لذا لم يقم بنقل الروايات كاملة في المذهب، ولا بتحرير مسائله، وتقييد مُطْلَقه، وبيان قيوده وشروطه، لذا لا يستطيع المرء أن يفتي منه إلا بعد دراسة مقارنة لمسائله، نسأل الله العون على ذلك .

- **الدراساتُ السابقة:**

لمْ أعثرْ بعدَ البحث والسؤال في مراكز البحوث العلمية، على ما يفيد وجود دراسة علمية مختصة تُعنى بالمسائل الفقهية في جامع الإمام الترمذي، وغاية ما هو موجود ما يلي:

كتاب بعنوان: (فقه الحديث عند أئمة السلف برواية الإمام الترمذي) لمؤلفه: محمد أحمد كنعان، وهو مطبوع في مجلدين متوسطين، من منشورات مؤسسة المعارف في لبنان .

وهذا الكتابُ يُعدُّ مختصراً لجامع الترمذيِّ، حيثُ اختصرَ فيهِ مؤلفُهُ كتابَ الجامع، مقتصراً على الأحاديث التي ذيلها الإمامُ الترمذيُّ بآراء الفقهاء، دونَ أي توثيق لهذه الآراء من كتب الفقه، ودونَ دراسة لها، مِمَّا يؤكدُ حاجة الكتابِ لدراسةٍ علميةٍ موثقةٍ تتناسبُ معَ قدم الكتابِ ومكانتِهِ، وتبرزُ قبلَ ذلكَ منهجَ الإمام الترمذيِّ الذي سلكه في جامعه.

رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، بعنوان: المسائلُ الفقهية في جامع الإمام الترمذيِّ في أبواب الطهارة جمعاً ودراسة، تقديمُ الباحث قسيم بن طالب قسيم، لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - حفظها الله - .

- **منهجُ البحثِ:**

إنَّ المنهج الذي اتبعته في الرسالة لا يخرجُ في مجْمَلِهِ عن المنهج المرسُوم في الرسائل الجامعِّية، ويُمكن إجمالُه بالمنهج المقارن، والاستقرائ الاستدلالي، وهذه معالمُه:

١. جمعُ المسائل الفقهيَّةِ في الأبوابِ المحددة، وذلك بإبراز كلام الإمام التِّرْمِذِيِّ مشكولاً بالحركات، في بداية كل مسألة، وهو مكونٌ من: ترجمته للباب، والحديث الذي ساق، ثمَّ تعليقه الفقهي، مع إثبات رقم الباب والحديث، ثمَّ بعد الجمع أرتبُ المسائل ترتيباً فقهياً مناسباً.

٢. توثيقُ الأقوال التي ينقلها المصنِّف من مظانِّها، وذلك خلال عرض الباحث للمذاهب الفقهِّية، وإن كان جامع التِّرْمِذِيِّ يُعتبر أصلاً في ذلك؛ إلا أنّ التحقق من الأقوال من كتب كل مذهب، هو مِمَّا سارتْ عليهِ مناهجُ البحوثِ في الدِّرَاساتِ العلمِّيةِ.

٣. إذا كانتْ المسألة من المسائل المُجمع عليها، فإنّي أضيفُ إليْهَا مزيداً من التوثيق من مظانِّها المعتبرة قدر المستطاع، وإذا كان محلُّ الإجماع يحتاجُ توضيح وتنقيح، فعلته.

٤. إذا كانتْ المسألة من المسائل الخلافية، فإنّي أتبعُ ما يلي:

أ- أقوم بتوثيق الأقوال التي أوردها المصنِّف من مصادرها الأصلّية المعتبرة، وخاصّة ما يتعلق بأقوال المذاهب الأربعة المشهورة، والمذهب الظاهري، مع الاعتناء بالمذهب الأخرى، وذلك كلُّه قدر المستطاع .

ب- إذا كان في المسألة أقوال أخرى معتبرة لم يوردها المصنِّف، فإنّي أذكرها موثقة.

ت- ذكرت أدلة الأقوال في المسائل الخلافية المعتبرة، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يردُ عليها من مناقشات وإجابات.

ث- ذكر المسائل المتفرعة عن المسالة الأم؛ تكميلاً لعرض المسألة كاملاً، باذلاً في ذلك قصارى جهدي.

ج- الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

٥. أثبتُّ في المتن كلام الإمام الترمذيِّ والدِّراسة الفقهيَّة عليه فقط ، وأمَّا كلُّ ما يخدمُ الرسالة وليسَ منْ أصْلهَا، كالخدمة اللُّغويَّةِ، والحديثيَّةِ، وتراجم الأعلام، والمسائل الفقهيَّةِ الفرعيةِ التِي تخدمُ وتكمِّلُ المسالة الأمَّ، وما شابه ذلك؛ كلُّ هذا أثبته في الحاشية، إلا إذا استلزمتْ مصلحة البحثِ خلافَ ذلك، وهو قليلٌ نادر.

٦. أتبعت كلام الإمام الترمذي عبارة(فقه الحديث وأقوال الفقهاء) وهي تشمل قطبَي الخدمة الفقهية للجامع:

أ- الأول: فقه الحديث، وهو بيان العلاقة بين الأركان الثلاثة لقول الإمام: ترجمة الباب، والحديث الذي يروي، والتعليق الفقهي.

ب-الثاني: أقوال الفقهاء، حيث أذكر اختيار الإمام الترمذي مع من يوافقه ثُم دراستها.

٧. لم أرتِّبْ ذكرَ المذاهب في المسألة حسب الأقدمية، بلْ حسبَ مصلحة المسالة؛ ليُسْهُلَ عرضُ الأقوال وفهمُها ثمَّ حفظُها، وذلك إن كان في المسألة أكثرُ من قولين، أمَّا إن كان فيها قَوْلان فأقدمُ الرَّاجحَ .

٨. ذكرتُ الأقوال كلَّها متتابعة في المسألة، ثمَّ أردفتها بالبيان إن ِاحتاجت، ثمّ بالأدلة والمناقشة، وكذا الحالُ في المسائل الفرعِّية، إلا مسائل قصيرة، فإنِّي أتبعُ الدليلَ القولَ، حيثُ في ذلك تسهيلٌ للمسألةِ.

٩. الاعتمادُ على المصادر الأصليَّةِ في التحرير، والتوثيق والتخريج والجَمْع.

١٠. التركيزُ على موضوع البحث، وتجنبُ الاستطراد قدْرَ المستطاع، إلا إذا كانتْ ثمة فائدة تخدم البحث.

١١. بعد ذكر الأقوال، وتوضيحها، وعرض أدلتها ومناقشتها، أحاول التوفيق بين الأقوال إن أمكن، وإلا رجَّحْتُ القولَ الأقوى دليلاً، والأوضحَ دلالة، والأكثرَ موافقة لمقاصد الشريعة [١]، فإن أمكن ذلك وإلا لجأت إلى سبيل النسخ، وإلا سقط الدليلان [٢].

١٢. رسمُ الآيات الكريمات بالرَّسْم العثمانيِّ، وبيانُ سُورها وأرْقامهَا.

١٣. تخريجُ الأحاديثِ التي يذكرُها المصنِّفُ، أو التي ترِدُ في جانب الدِّراسَة، فإنْ كانتْ في الصحيحين أو أحدِهِمَا، فإنِّي أكتفي بتخريجهِ منهمَا؛ فإنَّ ذلك دلالة صحتها.

١٤. بيانُ ما ذكرَه أهلُ العلم في درجتها قدرَ المستطاع، حيثُ أتبعتُ تخريجَ كلِّ حديث ـ إلا القليل النادر الذي لم أجد فيه كلاماً ـ بدائرة مطموسة؛ أذكر بعدها الحكمَ على الحديث، مكتفياً بخلاصة الحُكم، دون الخوض في الجرح والتعديل والتعليل؛ لأنَّ الدِّراسة فقهيَّة.

١٥. التعريفُ بالمصطلحات، وشرح الغريب والمفردات، وذلك قدر الإمكان.

١٦. العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء وعلامات الترقيم، عناية تامة، إلا ما انفلت، فأستغفر اللهَ العظيمَ منه.

١٧. ترجَمْتُ للأعلام الوارد ذكرُهُم في الرسالة، إلا الصحابة ψ لأنّهُمْ كلُّهُمْ عُدُولٌ، وكذا الفقهاءُ الأربعة، والبخاريُّ ومسلمٌ؛ لأنّهم أيضاً عدول، تلقتهم الأمة بالقبول، وعرفهم الصغير والكبير.

١٨. ختمت الرسالة بخاتمة أسردُ فيها أهمَ النتائج والتوصيات.

١٩. اتبعت الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وملخصين أحدُهما بالعربية والآخرُ بالإنجليزية.

• تقسيم البحث:

تشتملُ الدراسة على المقدمة، والتمهيدِ، وستة فصول وخاتمة، ثمَّ الفهارس، وها هو مجمَلُها فيما يلي:

الفصل الأول: ترجمة الإمام الترمذيِّ، وبيانُ منهجه في المسائل الفقهية في كتابه (الجامع)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذيِّ وفيه أربعة مطالب .

---

(١) هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه، أو معظمها. أو هي: الغاية من الشريعة، وهي تقسم إلى: ضروريات، وحاجيات، وتحسينيات. وإمام علم المقاصد الشاطبي فأفاد وأجاد في كتابه الكبير الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة ـ بيروت، وتحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٣م ج٢من ص٥ـ ص٣١٢، الزحيلي: أصول الفقه ج٢ـ ص٣٠٧.

(٢) أي سقط الدليلان، فلا يعمل بأحدهما، وهذه طريقة الجمهور، وأما فقهاء الحنفية، فيقدمون النسخ، ثم الترجيح، ثم التوفيق، ثم تساقط الدليلين. ابن جزئ: تقريب الوصول ص١٥١، الزحيلي: أصول الفقه ج٢ـ ص٤٥٤.

المبحث الثاني: منهجُ الإمام الترمذيِّ في المسائل الفقهية في كتابه (الجامع)، وفيه خمسة مطالب .

الفصل الثاني: مواقيت الصلاة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مواقيت الصلاة: وفيه ثمانية مطالب .

المبحث الثاني: قضاء الفوائت، وفيه ثلاثة مطالب .

المبحث الثالث: أوقات النهي: وفيه أربعة مطالب .

الفصل الثالث: الأذان والجماعة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأذان والإقامة، وفيه اثنا عشر مطلباً .

المبحث الثاني: صلاة الجماعة، وفيه أربعة مطالب .

المبحث الثالث: أحكام الإمامة، وفيه تسعة مطالب .

الفصل الرابع: صفة الصلاة والقراءة فيها، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: صفة الصلاة، وفيه اثنان وثلاثون مطلباً.

المبحث الثاني: القراءة في الصلاة، وفيه أربعة مطالب .

الفصل الخامس: أحكام في الصلاة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: سنن الصلاة، وفيه ثلاثة مطالب .

المبحث الثاني: مكروهات الصلاة، وفيه عشرة مطالب .

المبحث الثالث: صلاة أهل الأعذار، وفيه خمسة مطالب .

المبحث الرابع: سجود السهو، وفيه ستة مطالب.

المبحث الخامس: مسائل في الصلاة، وفيه ثمانية عشر مطالباً.

الفصل السادس: أحكام المساجد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آداب المساجد، وفيه خمسة مطالب .

المبحث الثاني: سترة المصلي، وفيه أربعة مطالب .

المبحث الثالث: الصلاة في غير المساجد، وفيه مطلبان .

الخاتمة: وأذكر فيها أبرز نتائج البحث .

الفهارس الفنية، وهي:

أ- فهرس الآيات القرآنية الكريمة .

ب- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

ت- فهرس الآثار .

ث- فهرس الأعلام .

ج- فهرس الألفاظ الغريبة.

ح- فهرس المصادر والمراجع .

خ- فهرس الموضوعات .

وفي الختام ـ أسأل الله حُسْنهُ لنا جَميعاً ـ فإنِّي قدْ بذلتُ كلَّ ما في وسعي من أجل خدمة الفقه والفقهاء، و خدمة إمامنا التِّرْمِذِيِّ في جامعه المبارك، ولمْ آلُ جُهْداً أنْ يكونَ العملُ كاملاً من جميع جوانبهِ، ولكن ِاللهُ Ψ يأبَى الكمالَ إلا لذاتهِ وكتابهِ؛ لذا فمَا كان من صواب، فهو محضُ فضل ربِّي Y عليَّ، وما كانَ من شيء آخر، فإنِّي بريءٌ منه، وحسبي أني أردتُ الإصلاحَ مَا استطعت، ومَا توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيبُ. والحَمْدُ كلُّه لله ربِّ العالمين.

والله الموفقُ، وهُو الهادي إلى سواء السبيل.